هيئة التفاوض السورية

المكتب الإعلامي

١٩-٣-٢٠٢٠م

بيان من لجنة المعتقلين والمفقودين في هيئة التفاوض السورية

تؤكِّدُ المعلومات الواردة من مصادر متعددة انتشار جائحة فيروس كورونا في سوريا.

وفيما تكرر سلطات النظام السوري إنكار الحقيقة، يظل المعتقلون في السجون السرية والعلنية الفئة الأكثر عرضةً للإصابة؛
إن الظروف الصحية السيئة في مراكز الاعتقال وحرمان المعتقلين من الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية التي تسبب ضعفاً في مناعتهم من الماء والغذاء؛ ولكن الخطر الأكبر يأتي من الازدحام الشديد الذي يمثل البيئة المناسبة لانتشار العدوى.

ورغم تضافر جهود المجتمعات والحكومات، الأعضاء في الأسرة الدولية، من أجل مكافحة فيروس كورونا، تستمر السلطات السورية بمنع وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجهات المختصة في الأمم المتحدة، إلى جميع مراكز الاحتجاز، وبالذات السرية منها، لمراقباتها وتقديم المساعدة والحماية اللازمة لمن فيها؛
إن دعم الجهد الجماعي للمجتمع الدولي في الحد من انتشار كورونا، يقتضي عدم ترك المعتقلات والمعتقلين خارج برامج الفحص والوقاية والعلاج، وتوفير البيئة الصحية داخل السجون ومراكز التوقيف والاعتقال لدى جميع الأطراف.

وبالنظر لفيروس كورونا على أنه جائحة تتعدى في تهديدها السلامة الشخصية إلى الصحة المحلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي يجعل من دخول مراكز الاعتقال لإجراء الفحوص والمعالجة والإفراج الكامل مسؤولية دولية جماعية، وأممية؛
وحيث تقع على دول العالم الحر مسؤوليات الضغط الحقيقي المنتج لإنقاذ المعتقلات والمعتقلين من مخاطر تصفيتهم مرضاً، أو عمداً؛
فإن لجنة المعتقلين في هيئة التفاوض السورية تناشد جميع القوى السياسية السورية ومنظمات المجتمع المدني تكثيف الضغوط لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته لاتخاذ إجراءات فعالة تضمن فتح جميع مراكز الاحتجاز في سورية، أمام الجهات الدولية المختصة، واتخاذ ما يلزم من تدابير لإنقاذ المعتقلين، بتأمين

هيئة التفاوض
للمعارضة السورية

سـلامتهم والافراج عنهم، وفقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسـان واسـتناداً إلى القرارات الدولية ذات الصلة.

الحرية للمعتقلات والمعتقلين

الإنصاف للضحايا والمحاسبة للمتورطين

لجنة المعتقلين والمفقودين في هيئة التفاوض السورية